الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

06 **مارس** 2024

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2
حقوق الإنسان في العالم	22

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الموافقة على الهيكل والدليل التنظيمي لوزارة الثقافة وإنشاء برنامج دعم الإدارات القانونية

احتفاء المملكة بـ"يوم العلَم" يؤكد الاعتزاز بالهوية الوطنية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 26 شعبان 1445هـ - 06 مارس 2024م
https://www.alriyadh.com/2063269

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله-، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، أمس، في الرياض.

وفي بداية الجلسة، اطّلع مجلس الوزراء على فحوى الاتصال الهاتفي الذي تلقاه صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله-، من فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية، وما جرى خلاله من استعراض العلاقات بين البلدين وسبل تعزيز تعاونهما في مختلف المجالات.

وتناول المجلس إثر ذلك، نتائج مشاركات المملكة في عددٍ من الاجتماعات الإقليمية والدولية، في إطار ما توليه من الحرص على ترسيخ جسور التعاون مع المنظمات والتكتلات متعددة الأطراف، ومواصلة دورها الريادي في تعزيز فعالية العمل الجماعي والتنسيق المشترك.

وأوضح معالي وزير الإعلام الأستاذ سلمان بن يوسف الدوسري، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء تابع تطورات الأحداث في قطاع غزة ومحيطها، مجدداً مطالبة المجتمع الدولي باتخاذ موقف حازم بإلزام قوات الاحتلال الإسرائيلي باحترام القانون الدولي الإنساني، والفتح الفوري للممرات الإنسانية الآمنة، وتمكين إيصال المساعدات الإغاثية والمعدات الطبية دون قيود.

وفي الشأن المحلي، استعرض المجلس مجمل النشاطات التي شهدتها المملكة خلال الأيام الماضية على مختلف الصعد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مشيداً في هذا السياق بما شهده مؤتمر مبادرة القدرات البشرية من مشاركة دولية واسعة شملت نحو (100) دولة، وإعلان ما يزيد على (50) إطلاقاً لمشاريع ومذكرات تفاهم واتفاقيات؛ ستسهم في تعزيز التعاون العالمي في مجال تنمية القدرات البشرية.

وعدّ مجلس الوزراء، احتفاء المملكة بـ(يوم العَلَم) الاثنين القادم الموافق (الحادي عشر) من شهر مارس؛ تأكيداً على الاعتزاز بالهوية الوطنية، وبما يرمز إليه من الثوابت والأسس لهذه الدولة ماضياً وحاضراً ومستقبلاً.

واطّلع مجلس الوزراء، على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطّلع على ما انـتهى إليه كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، واللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها، وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:

أولاً:

الموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، للتعاون في مجالات الطاقة.

ثانياً:

الموافقة على اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية السنغال، في مجال الطاقة.

ثالثاً:

الموافقة على مذكرة تعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية تشاد، في مجال الطاقة.

رابعاً:

تفويض صاحب السمو الملكي رئيس مجلس إدارة دارة الملك عبدالعزيز -أو من ينيبه- بالتوقيع على مشروع مذكرة تعاون بين دارة الملك عبدالعزيز في المملكة العربية السعودية والمكتبة البريطانية في لندن.

خامساً:

الموافقة على اتفاقية عامة للتعاون، واتفاقية تعاون أمني بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية الصومال الفيدرالية.

سادساً:

تفويض صاحب السمو وزير الثقافة -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب الماليزي في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الثقافي بين وزارة الثقافة في المملكة العربية السعودية ووزارة السياحة والفنون والثقافة في ماليزيا، والتوقيع عليه.

سابعاً:

تفويض معالي وزير البيئة والمياه والزراعة -أو من ينيبه- بالتباحث مع مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيداري)، في شأن مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيداري) في شأن توفير الدعم المالي للمركز بالمساهمة في صندوق الوديعة (الوقفي) الاستثماري للمركز، والتوقيع عليه.

ثامناً:

تفويض معالي وزير الاقتصاد والتخطيط -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب الإستوني في شأن مشروع اتفاقية عامة للتعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية إستونيا، والتوقيع عليه.

تاسعاً:

الموافقة على النموذج الاسترشادي لاتفاقية تعاون بين الهيئة العامة للنقل في المملكة العربية السعودية والجهات النظيرة في الدول الأخرى في مجال النقل البحري، وتفويض معالي وزير النقل والخدمات اللوجستية رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للنقل -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجهات النظيرة في الدول الأخرى في شأن مشروع اتفاقية تعاون بين الهيئة العامة للنقل في المملكة العربية السعودية والجهات النظيرة في الدول الأخرى، في مجال النقل البحري، والتوقيع عليه.

عاشراً:

الموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، في مجال النقل الجوي.

حادي عشر:

تفويض معالي وزير النقل والخدمات اللوجستية رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني -أو من ينيبه- بالتوقيع على مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية فنلندا، في مجال خدمات النقل الجوي.

ثاني عشر:

تفويض معالي رئيس هيئة الخبراء بمجلس الوزراء -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب السنغافوري في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في المجال القانوني بين هيئة الخبراء بمجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية ووزارة القانون في جمهورية سنغافورة، والتوقيع عليه.

ثالث عشر:

الموافقة على الهيكل والدليل التنظيمي لوزارة الثقافة.

رابع عشر:

إنشاء برنامج باسم (برنامج دعم الإدارات القانونية)، يهدف إلى دعم الإدارات القانونية في الأجهزة الحكومية وتطويرها.

خامس عشر:

تجديد عضوية الدكتور/ يحي بن محمد زمزمي في مجلس إدارة الهيئة العامة للأوقاف، وتعيين معالي الأستاذ/ محمد بن عبدالله القويز، والأستاذ/ سبتي بن سليمان السبت، والأستاذ/ إبراهيم بن علي المجدوعي، والأستاذ/ عصام بن عبدالقادر المهيدب، والدكتور/ محمد بن إبراهيم السحيباني، أعضاءً في مجلس إدارة الهيئة لمدة (ثلاث) سنوات.

سادس عشر:

اعتماد الحسابات الختامية للهيئة العامة للغذاء والدواء، والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، وصندوق البيئة، ومركز دعم اتخاذ القرار لعام مالي سابق.

سابع عشر:

- الموافقة على ترقية الدكتور/ أحمد بن عبدالله بن سعود الفارس إلى وظيفة (وكيل مساعد) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد.

كما اطّلع مجلس الوزراء، على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقارير سنوية لهيئة تطوير منطقة مكة المكرمة، والهيئة الملكية لمدينة الرياض، ومركز الإقامة المميزة، والمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، وقد اتخذ المجلس ما يلزم حيال تلك الموضوعات.

دعوة إلى تجميد عضوية إسرائيل في المنظمات الدولية

وزاري "التعاون الإسلامي": التصدي لأية محاولة لتهجير الشعب الفلسطيني

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 26 شعبان 1445هـ - 06 مارس 2024م
https://www.alriyadh.com/2063267

صدر بيان عن الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المنعقدة، أمس في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بجدة، بناءً على طلب المملكة العربية السعودية ودولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، لبحث العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني؛ فيما يلي نصه:

إن مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المنعقد في دورته الاستثنائية لبحث العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني، في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بجدة، يوم 5 مارس 2024م، بناءً على طلب المملكة العربية السعودية ودولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ إذ يؤكد على مبادئ وأهداف ميثاق منظمة التعاون الإسلامي؛ وإذ يؤكد كذلك على جميع القرارات الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي بشأن قضية فلسطين ومدينة القدس الشريف، وآخرها القمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني والتي عقدت في الرياض بالمملكة العربية السعودية يوم 11 نوفمبر 2023؛ وإذ يجدد التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية للأمة الإسلامية جمعاء ودعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير وعودة اللاجئين الفلسطينيين، وحقه في الاستقلال وتجسيد دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران عام 1967، وعاصمتها القدس الشريف، وكذلك حقه المشروع في الدفاع عن النفس لمواجهة العدوان الإسرائيلي الذي يستهدف حياته ومقدساته وممتلكاته؛ وعلى ضوء استمرار العدوان الهمجي غير المسبوق في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبالتحديد في قطاع غزة، والذي أدى حتى الآن إلى سقوط أكثر من 30400 شهيد، 70 % منهم من النساء والأطفال بما يتضمن (8000 من النساء) و(12650 من الأطفال) وأكثر من (71500 جرحى) وتشريد أكثر من مليون ونصف المليون فلسطيني من بيوتهم قسرياً.

ويؤكد مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إدانته الشديدة لما يتعرض له المدنيون في قطاع غزة المحاصر وعموم الأرض الفلسطينية المحتلة من عدوان بربري وغير مسبوق من القتل والقصف والدمار المتعمد، وارتكاب الفظائع بحقه، بما فيها جريمة الإبادة الجماعية، وعلى رفضه المطلق لاستهداف المدنيين تحت أي ذريعة كانت وتهجيرهم قسراً من منازلهم ومن أراضيهم وتجويعهم وتعطيشهم وحرمانهم من النفاذ الآمن للمساعدات الإنسانية، بما يتعارض مع كافة الأعراف والقوانين الدولية ومع أبسط المبادئ والقيم الإنسانية واستهدافها المدنيين الساعين للحصول على المساعدات البسيطة التي تصل إلى قطاع غزة وقتلهم في جريمة بشعة يندى لها جبين الإنسانية، ويدعو كافة الدول والمنظمات الدولية المعنية إلى إدانة هذه الجريمة البشعة والتحقيق فيها ومساءلة المجرمين عن ارتكابها، ويُحمل إسرائيل،

السلطة القائمة بالاحتلال، المسؤولية الكاملة عن مصير المدنيين في قطاع غزة وما يتعرضون له بكافة أنواع الأسلحة من إبادة جماعية مستمرة تحت القصف والحصار واستخدام التجويع كسلاح حرب، بلا كهرباء أو غذاء أو مياه نظيفة، وإجبارهم على هجر منازلهم قسراً.

ويدعو المجلس إلى وقف إطلاق النار الفوري وغير المشروط للعدوان الشامل على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وإلى تقديم المساعدات الإنسانية والطبية والإغاثية وتوفير المياه والكهرباء وفتح ممرات إنسانية لإيصال المساعدات العاجلة إلى قطاع غزة بدون عوائق وبشكل كاف؛ ويحذر من خطورة مواصلة جريمة الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، بما فيها التجويع والحرمان من المياه ومنع وصول الوقود، ما أدى إلى كارثة حقيقية على كافة القطاعات الصحية والإنسانية، ويُؤكد رفضه القاطع وتصديه بكافة السبل لأي محاولة للتهجير والطرد أو النقل القسري للشعب الفلسطيني عن أرضه.

ويدعو الدول الأعضاء للقيام بإرسال المساعدات الإنسانية لكامل قطاع غزة، وذلك بالتعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية خصوصاً مع اقتراب حلول شهر رمضان المبارك، تنفيذًا للتدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية في قرارها بتاريخ 26 يناير 2024.

كما يدعو المجلس الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات فورية بمطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للعمل على إدخال كافة المساعدات والاحتياجات الإنسانية غير المشروطة وغير المحدودة بنوع معين إلى قطاع غزة بشكل فوري ومستدام، والمشاركة في دعم هذه التحركات من قبل كافة الدول.

كما يدعو الدول الأعضاء في المنظمة، وبشكل عاجل، إلى القيام بكل ما يلزم وعلى كافة المستويات لوقف الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني والتصدي لها ومساءلة مرتكبيها وإلى تقديم كافة أشكال الدعم المالي والإغاثة الإنسانية لكسر الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة منذ أكثر من 16 عاماً.

ويثمن مساهمة عدد من الدول الأعضاء والأمانة العامة في تقديم مساهمات إلى محكمة العدل الدولية بشأن الرأي الاستشاري حول الآثار القانونية لسياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين بما في ذلك القدس الشرقية، بناء على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويقدر المشاركة الحضورية لمعالي الأمين العام ومخاطبته للمحكمة مباشرة إلى جانب الفريق القانوني للمنظمة أثناء جلسة المرافعات الشفوية للمحكمة خلال الفترة من 19 إلى 26 فبراير 2024.

ويرحب المجلس بالإجراءات المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية ويؤكد على التنفيذ الفوري لهذه الإجراءات لمنع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من مواصلة المزيد من أعمال الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني، ويشكر جمهورية جنوب أفريقيا على رفع الدعوى لدى المحكمة، ويحث كافة الدول على إعلان التدخل في تلك الدعوى وضرورة مواصلة الجهود السياسية والقانونية من أجل تحقيق وقف تام وشامل لجريمة العدوان العسكري الإسرائيلي الغاشم، وجميع أعمال الإبادة الجماعية، من قتل وتهجير وتدمير، والتي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة وباقي الأرض الفلسطينية المحتلة، سعياً منها للنظر في مساءلة انتهاكات القانون الدولي التي ترتكبها القوة القائمة بالاحتلال، فضلاً عن سبل الانتصاف والتعويض للسكان المدنيين الفلسطينيين.

ويحذر كافة الدول التي تشارك بشكل مباشر أو غير مباشر في ارتكاب الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني ويعتبرها شريكة بصورة مباشرة في هذه الجريمة النكراء، ويرحب، في هذا الصدد بالخطوة التي أقدمت عليها جمهورية نيكارغوا أمام محكمة العدل الدولية.

ويدعو الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة إلى تحمل مسؤولياتهما بموجب المادة المشتركة الأولى من اتفاقيات جنيف، واتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لاحترام قواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئه الرئيسية في التمييز والتناسب والاحتياط في الأرض الفلسطينية المحتلة، وردع الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها سلطات الاحتلال الاستعماري بحق المدنيين الفلسطينيين، والامتناع عن المساهمة فيها ومساءلة مرتكبيها من خلال عقد اجتماع للدول الأطراف في أقرب فرصة ممكنة.

ويدين مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بأشد العبارات عدم تقيد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالإجراءات الاحترازية التي أمرت بها محكمة العدل الدولية، ويدعو كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتحديداً الدول الأطراف في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، إلى تحمل مسؤولياتها القانونية المستحقة تجاه جميع الدول الأطراف، واتخاذ إجراءات عملية لوقف انتهاك الاحتلال الإسرائيلي للاتفاقية، بما في ذلك فرض عقوبات عليها وعدم المشاركة بأي شكل من الأشكال في هذه الانتهاكات أو المساعدة أو التحريض عليها، ويشدد على مسؤولية جميع الدول بالتقيد التام بالتدابير الاحترازية التي أمرت بها محكمة العدل الدولية في القضية المقدمة من جنوب أفريقيا والمتعلقة باتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها وتنفيذها في قطاع غزة ومتابعة الدول لمسؤولياتها بهذا الصدد.

ويستهجن مواقف بعض الدول التي تدعي احترام حقوق الإنسان بينما تستمر في مساندتها للعدوان الغاشم المستمر على الشعب الفلسطيني الأعزل، ومنحها الحصانة لإسرائيل للإفلات من العقاب مخالفة لقواعد القانون الدولي، بما فيها تبرير

العدوان وفرض عقوبات على الشعب الفلسطيني ومؤسساته، الأمر الذي يساهم في اتساع دائرة العنف والدمار، ويطالب كافة الدول بتحمل مسؤولياتها في توفير المساعدات الإنسانية بدون عوائق وبشكل كاف وتبني مواقف متسقة مع القانون الدولي ومع مقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، وعدم اتخاذ أي مواقف تتعامل بعنصرية مع ضحايا الشعب الفلسطيني وتطبق سياسة ازدواجية المعايير اتجاهه.

ويشيد بالمبادرة التاريخية للأمين العام للأمم المتحدة وفقاً للمادة (99) من ميثاق الأمم المتحدة في 6 ديسمبر 2023 من خلال لفت الانتباه لمجلس الأمن إلى الحاجة الملحة من أجل "وقف إطلاق نار إنساني في غزة"، وتحمل مسؤولياته في صون السلام والأمن الدوليين، ويثمن في هذا الصدد، الدور المميز الذي تضطلع فيه منظمات الأمم المتحدة العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتحديداً في قطاع غزة وتوفير الدعم لهما.

ويدعو المجلس الأمين العام للأمم المتحدة لإدراج جيش الاحتلال الاسرائيلي في ملاحق تقرير الأمين العام السنوي المعني بالأطفال والنزاع المسلح للأطراف، التي ترتكب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، بسبب استهدافه المتعمد للأطفال الفلسطينيين، بما في ذلك قتلهم وجرحهم واعتقالهم واختطافهم وتعذيبهم واستهداف مدارسهم والمستشفيات، والحرمان من النفاذ الآمن للمساعدات الإنسانية، والتي تندرج ضمن الانتهاكات الجسيمة الستة التي توجب الإدراج، وفي مخالفة جسيمة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة واشتمال التقارير الصادرة عن آليات الرصد والإبلاغ على معلومات صادمة في هذا الصدد، ويكلف مجموعة منظمة التعاون الإسلامي في نيويورك بالسعي نحو تحقيق ذلك بالتعاون والتنسيق مع الأمانة العامة، بما في ذلك من خلال إرسال رسائل إلى الأمين العام للأمم المتحدة بهذا الخصوص.

كما يدعو المجلس الدول الأعضاء إلى اتخاذ خطوات عملية وفورية للوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وإدخال المساعدات الإنسانية وفك الحصار عن كل فلسطين، ويطالب الدول باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من مواصلة جرائمها بحق الشعب الفلسطيني واتخاذ خطوات عملية لوقف انتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي، بما في ذلك من خلال فرض عقوبات ووقف تصدير الأسلحة والذخائر والتي يستعملها جيشها للقيام بجريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة وغيرها من الجرائم التي يرتكبها المستوطنون الإرهابيون من قتل وتخريب الممتلكات الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشريف، ومنع استخدام موانئها ومجالها الجوي لنقل هذه الأسلحة والذخائر.

ويحذر المجلس من تصاعد اعتداءات جيش الاحتلال الإسرائيلي وإرهاب المستوطنين المدعوم بالسلاح والحماية من قوات الاحتلال في القدس الشريف والضفة الغربية في عدوانها المتواصل على السكان المدنيين وممتلكاتهم، من قتل وتدمير وتهجير وبناء وتوسيع المستعمرات، في إطار حملتها الاستعمارية المسعورة التي تستهدف ضم الأرض الفلسطينية المحتلة، ويؤكد على ضرورة اتخاذ ما يلزم من خطوات لمحاسبة المستوطنين على جرائمهم، بما فيها فرض العقوبات التجارية والتأشيرة ومن خلال وضعهم على قوائم الإرهاب وملاحقتهم قضائيا.

ويدعو مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى سرعة إنجاز التحقيق الجنائي في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتي ارتكبها ويرتكبها مسؤولو حكومة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، وجلب المجرمين إلى العدالة الدولية، ويتقدم بالشكر إلى كل من (جنوب أفريقيا وجزر القمر وجيبوتي وبوليفيا وبنغلاديش وفنزويلا وتشيلي والمكسيك) لإحالة الوضع في دولة فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية، ويدعو كذلك الدول الأعضاء التي تتمتع بالعضوية في المحكمة الجنائية الدولية إلى إحالة الجرائم المرتكبة في فلسطين إلى المحكمة في أقرب وقت، ويدعو أيضاً الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم السياسي والفني والمالي لدولة فلسطين في هذا المجال، بما في ذلك دعم التوجه للولاية القضائية العالمية للتصدي لجرائم الاحتلال ومحاسبته.

ويؤكد المجلس على أهمية دعم وحدتي الرصد القانوني والإعلامي، تطبيقاً للقرارات المنبثقة عن القمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية الأخيرة، وإدراج الوحدتين ضمن موازنة الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي لممارسة مهامها وتوفير متطلباتها الإدارية والمالية في رصد جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في أسرع وقت ممكن حيث ستكون مصدراً مهماً في دعم توجهات دولة فلسطين قانونياً.

ويدعو المجلس المرصد القانوني في الأمانة العامة للمنظمة لبحث كافة السبل القانونية لمقاضاة دولة الاحتلال الإسرائيلي وتقديم المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة ضد حقوق الإنسان أمام كافة المحاكم والمؤسسات الدولية ذات الصلة وأمام المحاكم المختصة وفقاً لقبولها الاختصاص القانوني والنظر في هذه الجرائم واتخاذ خطوات عملية ودراسة إنشاء نظام عقوبات داخل الأمانة العامة تجاه الشخصيات والمستوطنين الإسرائيليين وتقديم تقرير متكامل والتوصيات أمام مجلس الوزراء القادم في ياوندي.

ويحيط المجلس علماً مع التقدير، بالدورة الاستثنائية للمؤتمر الإسلامي لوزراء الإعلام تحت شعار "التضليل الإعلامي واعتداءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الصحفيين ووسائل الإعلام في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، والتي عقدت في مدينة إسطنبول بالجمهورية التركية يوم السبت 24 فبراير 2024، ويطلب من الدول الأعضاء تنفيذ البيان الختامي."
كما يشيد بمخرجات المنتدى الدولي الذي نظمه اتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي "يونا" بعنوان "الإعلام ودوره في تأجيج الكراهية والعنف: "مخاطر التضليل والتحيز" في مدينة جدة بتاريخ 26 نوفمبر 2023، وذلك بالتعاون مع رابطة العالم الإسلامي، وبمشاركة جميع وكالات الأنباء الرسمية في دول منظمة التعاون الإسلامي، وعدد من وسائل الإعلام الدولية والمؤسسات الفكرية والدينية، والذي تضمن محوراً خاصاً عن "التحيز والتضليل في الإعلام الدولي: القضية الفلسطينية أنموذجاً"، وسعى إلى تسليط الضوء والتصدي لما تتعرض له القضية الفلسطينية من تحيز في بعض وسائل الإعلام الغربية يحول دون كشف انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي وتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه المشروعة.
ويطالب مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته وفقاً لميثاق الأمم المتحدة باتخاذ كافة الإجراءات العاجلة التي تضمن وقف العدوان الغاشم والهمجي على الشعب الفلسطيني وتحديدا في قطاع غزة وعموم الأرض الفلسطينية، والسماح بإيصال المعونات الإنسانية بشكل كاف ودون إعاقة وتوفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين العزل ووقف الكارثة الإنسانية التي تنفذها آلة الحرب والدمار الإسرائيلية، لتجنب فقدان مزيد من ثقة المجتمع الدولي في قواعد النظام العالمي، ويدين الاستخدام المتكرر لحق النقض من قبل الولايات المتحدة لعرقلة مجلس الأمن عن الاضطلاع بمسؤولياته.
ويؤكد مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على محورية التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم: 2720 وضرورة قيام منسقة الأمم المتحدة لشؤون المساعدات الإنسانية وإعادة إعمار قطاع غزة بالاضطلاع بمسؤولياتها في إطار التنفيذ الدقيق لقرار مجلس الأمن وإنشاء آلية داخل قطاع غزة لتسهيل إدخال المساعدات الإنسانية وتفادي العراقيل الإسرائيلية بالتعاون والتنسيق الكامل مع مؤسسات الأمم المتحدة العاملة في قطاع غزة وخاصة وكالة الأونروا، بما يسمح بالتدفق الفوري للمساعدات الإنسانية عبر كافة المنافذ الحدودية بين إسرائيل، سلطة الاحتلال الاستعماري، وقطاع غزة مع تحميل الاحتلال الإسرائيلي مسؤولياته كسلطة احتلال.
ويؤكد على أهمية تشكيل آلية عملية وفعالة لتوفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين، تنفيذا لقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة حول حماية الشعب الفلسطيني، بما في ذلك القرار رقم: 904 (1994)، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقمA/RES-10/21 :، بتاريخ 27 أكتوبر 2023، ويدعو الدول الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لتحمل مسؤولياتها وكفالة احترام وإنفاذ الاتفاقية في أرض دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشريف، من خلال وقف الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
ويدين المجلس ويرفض كافة الخطط والسياسات التي تضعها أو تنتهجها حكومة الاحتلال الإسرائيلي، والتي تقوم على أساس مواصلة وتوسيع استعمار إسرائيل للأرض الفلسطينية المحتلة وتفكيك وحدتها الجغرافية وتحويلها إلى معازل وتهجير أهلها وعزل قطاع غزة عن باقي الأرض الفلسطينية المحتلة، في تحد واضح للموقف الدولي القائم على أساس حل سياسي ينهي الاحتلال الاستعماري لدولة فلسطين، ولقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقيات الموقعة، ويؤكد على العمل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتحديدا في مجلس الأمن الدولي لإصدار موقف واضح يرفض هذه الخطط والسياسات التدميرية وعناصرها بالكامل ويضع مساراً سياسياً وقانوناً واضحاً يؤسس خطوات جدية ولا رجعة فيها، وتفضي إلى تحقيق الحل المبني على الشرعية الدولية ويتصدى للإجراءات والسياسات التي تبعد عنه ويمكن من تجسيد حل الدولتين، مع الدعوة إلى تجميد عضوية إسرائيل في المنظمات الدولية، وبالتحديد في الأمم المتحدة.
ويندد مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بجريمة الإخفاء القسري التي ترتكبها قوات الاحتلال منذ بداية العدوان الحالي في حق آلاف المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس المحتلة، وبالتحديد في قطاع غزة، بمن فيهم نساء وأطفال وشيوخ، علاوة على الإعدام والتنكيل والقمع والتعذيب والمعاملة المهينة والحاطة من الكرامة التي يتعرضون لها، ويدعو الدول الأعضاء للضغط على سلطات الاحتلال للكشف عن مصير المختطفين الفلسطينيين لديها والعمل على إطلاق سراحهم فورا وضمان توفير الحماية لهم والمطالبة بتحقيق مستقل وشفاف حول هذه الجريمة بما فيها من سياسة إعدام المعتقلين الفلسطينيين في سجونها، وكذلك الإجراءات القمعية والإنسانية بحق الأسرى الفلسطينيين، ويندد في هذا الصدد بحملات الاعتقال الجماعية العقابية التي تمارسها سلطات الاحتلال.
ويدعو المجلس الدول الأعضاء إلى العمل ضمن إطار مجلس حقوق الإنسان على مساءلة الاحتلال الإسرائيلي على انتهاكاته الجسيمة والمتواصلة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة ورفضه الانصياع لتطبيق واحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتكليف سفراء المجموعة الإسلامية بتبني مشروع قرار يساهم في ذلك.

ويكرر المجلس دعوته للدول الأعضاء إلى دعم الجهود الرامية إلى توسيع الاعتراف بدولة فلسطين وانضمامها كعضو كامل العضوية إلى الأمم المتحدة وذلك كخطوة أساسية نحو تحقيق حل الدولتين على حدود العام 1967، ويثمن التحركات التي تقوم بها المجموعة الإسلامية في نيويورك والمتمثلة في صياغة وثيقة لجمع تأييد الدول لمنح دولة فلسطين العضوية الكاملة وتقديمها إلى الأمين العام ومجلس الأمن والجمعية العامة، ويدعو لدعم هذا التحرك الفلسطيني على أرفع المستويات، ويكلف المجموعة الإسلامية في نيويورك بالدعوة لعقد اجتماع للجمعية العامة بشأن الاعتراف بدولة فلسطين وتقديم مشروع قرار في هذا الاجتماع للاعتراف بدولة فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة، ويدعو الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين بعد إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

ويرفض المجلس أي مساس بدور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا"، ويستنكر كافة الضغوطات والابتزاز الذي تتعرض له الوكالة في ظل الأوضاع المأساوية في قطاع غزة وشح الموارد والمساعدات، بما في ذلك حملة التحريض المتواصلة التي تمارسها حكومة الاحتلال الإسرائيلي ضد الأونروا ورغبتها في تصفية وجودها، ويدين تعليق بعض الدول دعمها المالي للوكالة ويطالبها بالتراجع الفوري عن موقفها وزيادة دعمها المالي، ويؤكد على مواصلة دعم دور الوكالة إلى أن تنتهي محنة اللاجئين الفلسطينيين وفق حل عادل وشامل يضمن حق عودتهم إلى ديارهم التي شردوا منها واستعادة ممتلكاتهم وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وعلى النحو الذي نص عليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 بتاريخ 11 ديسمبر 1948، ويؤكد، في هذا الصدد، على المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية بكافة جوانبها، بما فيها قضية اللاجئين الفلسطينيين، وعلى مركزية استمرار عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في تخفيف محنة اللاجئين الفلسطينيين والمساعدة في توفير الاستقرار الإقليمي وتقديمها خدمات حيوية لما يناهز 5.5 مليون لاجئ فلسطيني، كما يدعو الدول الأعضاء بشكل عاجل إلى تقديم مساهماتها لتمويل مستدام وتوفير الموارد المالية لها، ويثمن، في هذا الصدد، جهود الدول الأعضاء التي ساهمت في حشد الموارد لدعم الأونروا حتى تواصل مهامها ومسؤولياتها والدور الذي تضطلع به الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين.

ويدعو مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى تفعيل شبكة الأمان المالية الإسلامية وفقاً لقرار الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، لتوفير المساهمات المالية والدعم الاقتصادي والإنساني والتنموي لحكومة دولة فلسطين، وكذلك لوكالة الأونروا والتأكيد على ضرورة حشد الشركاء الدوليين لإعادة إعمار غزة والتخفيف من آثار الدمار الشامل نتيجة العدوان الإسرائيلي.

ويثمن الجهد الذي تضطلع به المجموعة الإسلامية في إطار مجلس الأمن، وتحديداً الجهد المميز للإمارات العربية المتحدة والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العضو الحالي في المجلس، لوقف العدوان الهمجي على الشعب الفلسطيني وتحمل مجلس الأمن مسؤولياته القانونية في صون الأمن والسلم الدوليين، ويدعوهم إلى مواصلة الجهود في هذا الصدد وصولاً إلى إصدار قرار يوقف الحرب الإجرامية الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني ويمكن من إغاثته ومساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن جرائمها.

ويدين المجلس الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وإجراءات إسرائيل اللاشرعية التي تنتهك حرية العبادة، ويؤكد ضرورة احترام الوضع القانوني والتاريخي القائم في المقدسات، وأن المسجد الأقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة (144) ألف متر مربع، هو مكان عبادة خالص للمسلمين فقط، وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية هي الجهة الشرعية الحصرية صاحبة الاختصاص بإدارة المسجد الأقصى المبارك وصيانته وتنظيم الدخول إليه، في إطار الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس ودعم دور رئاسة لجنة القدس وجهودها في التصدي لممارسات سلطات الاحتلال في المدينة المقدسة.

ويدين المجلس العمليات العسكرية التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدن والمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشريف، ويدين مواصلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي حملتها الاستعمارية في الأرض الفلسطينية المحتلة واتخاذ قرارات بزيادة عدد المستوطنات علاوة على الإجراءات الأخرى بما فيها منع من هم دون سن الـ (60) من دخول المسجد الأقصى المبارك والصلاة فيه، ويكلف المرصد الإعلامي في المنظمة بإبراز ذلك إعلامياً.

ويدين المجلس القرارات الباطلة لسلطات الاحتلال الإسرائيلية والقاضية برفض أي اعتراف للمجتمع الدولي بقيام دولة فلسطينية، ويؤكد أن مثل هذه القرارات تعد مخالفة صريحة لإرادة المجتمع الدولي ومنافية لكافة الاتفاقيات والقرارات الدولية التي تنص على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال على أرضه المستقلة وذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران 1967، ويبرهن مرة أخرى على أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي لا ترغب في تحقيق السلام القائم على العدل والقانون الدولي، وهو الطريق الذي تتبناه الدول الإسلامية، ويؤكد أن الوصول إلى هذا الوضع المأساوي هو نتيجة

حتمية لإهمال التعاطي الجاد مع القضية الفلسطينية، والاكتفاء بإدارة الحالة في فلسطين دون العمل على تسوية شاملة وعادلة تضمن رفع الظلم الذي عانى ويعاني منه الشعب الفلسطيني على مدار عقود.
ويجدد مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي دعمه لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ويعرب عن دعمه لجهود الرئيس محمود عباس في تحقيق الوحدة الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية كخطوة مهمة لإنجاز تطلعات الشعب الفلسطيني المشروعة إلى الحرية والاستقلال وتجسيد حقوقه الوطنية.
ويدين المجلس الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المتواصلة على جنوب لبنان، والتي تسببت باستشهاد المدنيين من أطفال ونساء ومسنّين وصحفيين ومسعفين إضافة إلى استهداف مراكز الجيش اللبناني ووصلت إلى عمق الأراضي اللبنانية شاملة أيضاً الأراضي الزراعية بواسطة الفوسفور الأبيض المحرّم دوليا في ظل تكرار التهديدات الاسرائيلية بإعادة لبنان إلى "العصر الحجري"، وضرورة ممارسة الضغوط الدولية للجم النوايا الإسرائيلية المعلنة بشنّ حرب واسعة على لبنان، ولحمل إسرائيل على إنهاء احتلالها للأراضي اللبنانية المتبقّية في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وخراج بلدة الماري، والانسحاب إلى ما وراء الحدود المعترف بها دوليا ووقف الخروقات لسيادة لبنان براً وجواً وبحراً.
ويؤكد المجلس أن السلام والأمن والاستقرار في المنطقة يتحققان فقط بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ومعه كافة سياساته غير القانونية وممارساته الإجرامية بحق الشعب الفلسطيني، ويدعو كافة الدول والمؤسسات الدولية إلى اتخاذ خطوات عملية تفضي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف، وتحديدا حقه في تقرير المصير والاستقلال والعودة، على أساس القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وإلى التصدي لكافة الخطوات التي تقوض هذه الحقوق والعمل الجاد لإنهائها، بدءا بمساءلة الاحتلال الإسرائيلي عن الجرائم التي يرتكبها بحق الشعب الفلسطيني.
ويدعو المجلس إلى عقد مؤتمر دولي للسلام ينهي الاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده، وينفذ قرارات الأمم المتحدة، ويحقق السلام على أساس العدل والقانون، ويقر في هذا السياق بضرورة وجود آلية ضمان للتوصل إلى تسوية نهائية.
ويشيد بالجهود الدؤوبة لوزراء خارجية كل من المملكة العربية السعودية، باعتبارها رئيسة للقمة العربية (32) ومؤتمر القمة الإسلامي، وفلسطين والأردن ومصر وقطر وتركيا وإندونيسيا ونيجيريا، نيابة عن جميع الدول الأعضاء في المنظمة والجامعة العربية الرامية إلى إنهاء الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في غزة، والضغط من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الاستعماري الذي طال أمده لدولة فلسطين وتحقيق حل الدولتين، وبالتالي تحقيق السلام الدائم والشامل وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة؛ ويدعوها إلى مواصلة جهودها في هذا الصدد وصولاً لوقف العدوان الهمجي على الشعب الفلسطيني وإنهاء الأسباب التي تقود إلى مواصلته ويضع موضع التطبيق مسار واضح لتمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه، بما يشمل إنهاء الاحتلال الاستعماري واستقلال دولة فلسطين.
ويتقدم مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بعبارات الشكر والتقدير إلى الشعوب والدول المحبة للسلام، التي تقف مع نضال الشعب الفلسطيني العادل في تحقيق الحرية والاستقلال، ويدعوها إلى مواصلة جهودها حتى تمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير والاستقلال. وفي هذا السياق، يثمن الدور المحوري الذي تضطلع به جمهورية مصر العربية لمواجهة تبعات العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة ودعم جهودها والجهود الدولية المساندة لإدخال المساعدات الإنسانية والإغاثية والطبية إلى قطاع غزة علاوة على عمليات الإجلاء، بالإضافة إلى توفير الرعاية الطبية لعدد من المصابين، كما يدعم جهود كل من جمهورية مصر العربية ودولة قطر في الوساطة بهدف التوصل لصفقة وقف إطلاق نار ووقف العدوان على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.
ويدعو المجلس المجموعات الإسلامية في العواصم والمنظمات الدولية إلى التحرك الفوري لنقل موقف المنظمة إلى عواصم الدول والعمل بالسرعة اللازمة لإدانة العدوان ووقفه وضمان تأمين الإمدادات الإنسانية الضرورية إلى الشعب الفلسطيني. كما يدعو الأمانة العامة إلى متابعة تنفيذ هذا القرار.
ويكلف المجلس الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي بالتواصل مع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، الأمين العام للأمم المتحدة، المفوض السامي لحقوق الإنسان، رئيس الاتحاد الأوروبي، ومواصلة التنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأفريقي وحركة عدم الانحياز، من أجل اتخاذ الخطوات اللازمة لإرغام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على وقف العدوان المستمر على قطاع غزة وإدخال المساعدات.
كما يكلف المجلس الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة القادمة لمجلس وزراء الخارجية.

الجبير يلتقي المبعوث الأوروبي لمنطقة الخليج العربي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 26 شعبان 1445هـ - 06 مارس 2024م
https://www.alriyadh.com/2063305

التقى معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية عضو مجلس الوزراء ومبعوث شؤون المناخ الأستاذ عادل بن أحمد الجبير، بالعاصمة البلجيكية بروكسل، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الخليج العربي السيد لويجي دي مايو ، وذلك خلال زيارة معاليه الرسمية للاتحاد الأوروبي.

وجرى خلال اللقاء، بحث سبل تعزيز التعاون بين المملكة والاتحاد الأوروبي، وتبادل وجهات النظر حول القضايا الإقليمية وجهود المملكة الرامية للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة.

حضر اللقاء ، مدير عام مكتب معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية عضو مجلس الوزراء ومبعوث شؤون المناخ السفير خالد بن مساعد العنقري، وسفيرة خادم الحرمين الشريفين لدى الاتحاد الأوروبي والجمعية الأوروبية للطاقة الذرية هيفاء بنت عبدالرحمن الجديع.

فيصل بن بندر يطلع على إنجازات بنك التنمية الاجتماعية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 26 شعبان 1445هـ - 06 مارس 2024م
https://www.alriyadh.com/2063271

اطلع صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض، على أبرز إنجازات بنك التنمية الاجتماعية وبرامج التمويل الاجتماعي التي يقدمها.

جاء ذلك خلال استقباله في مكتبه، الرئيس التنفيذي للبنك سلطان بن عبدالعزيز الحميدي، وعددًا من منسوبي البنك.

واطلع سموه على أبرز ما يشهده البنك من تحول إستراتيجي في أهدافه وبرامجه وخدماته التي يقدمها، وجهوده في برامج التمويل الاجتماعي لأصحاب الدخل المحدود وتحقيق الاستدامة وتعزيز الدور الاجتماعي .واستمع الأمير فيصل بن بندر، إلى شرح عن جهود البنك في تقديم القروض الإنتاجية والاجتماعية للمواطنين والمواطنات بالمنطقة.

كما استقبل أمير منطقة الرياض، في مكتبه بقصر الحكم أمس، نائب رئيس مجلس إدارة جمعية نقاء لمكافحة التدخين سعد محمد العشيوي، وعددًا من منسوبي الجمعية.

واطلع سموه على التقرير السنوي للجمعية للعام 2023م، وتحقيقها جائزة المركز الأول للمشاركة الإبداعية في مسابقة مكين لمكافحة التدخين على مستوى الوطن العربي بمسار التوعية في البيئات التعليمية.

كما استمع سمو الأمير فيصل بن بندر، إلى شرح عن البرامج والفعاليات التوعوية والعلاجية التي أسهمت الجمعية في تقديمها لأكثر من مليون مستفيد.

من جهة أخرى، استقبل الأمير فيصل بن بندر، في مكتبه بقصر الحكم أمس، مبتكر المصحف الإلكتروني للمكفوفين د. مشعل بن هشام الهرساني.

واطلع سموه، على فكرة المصحف الإلكتروني للمكفوفين التي تخدم كتاب الله وتخدم فئة غالية على الجميع (المكفوفين)، الذي يعدّ وقفاً خيرياً وصدقة جارية.

واستمع سموه إلى شرح من د. الهرساني حول الجهود المبذولة في سبيل تحقيق المبادرة المجتمعية لتغطية جوامع منطقة الرياض بواقع 10 آلاف مصحف إلكتروني للمكفوفين.

أمير القصيم يستقبل المسؤولين والمواطنين ويشكّل «لجنة مكافحة العبث بالإبل»

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 26 شعبان 1445هـ - 06 مارس 2024م
https://www.alriyadh.com/2063273

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبد العزيز أمير منطقة القصيم، في الجلسة الأسبوعية المسائية لسموه بقصر التوحيد بمدينة بريدة بحضور عدداً من أصحاب الفضيلة والمسؤولين والمواطنين من أهالي المنطقة، ونوه سمو أمير منطقة القصيم خلال الجلسة بما توليه القيادة الرشيدة -أيدها الله- من العناية والاهتمام بجميع البرامج التنموية والاجتماعية لتسهم في تحقيق جودة الحياة للمواطنين، تحقيقاً لرؤية السعودية 2030 وأكد سمو أمير منطقة القصيم خلال الجلسة التي كانت بعنوان: نحو قراءة جديدة في التاريخ، أن التاريخ أمانة عظيمة لنقل معلوماتها وأحداثها بكل دقة وموضوعية ونحن أمام تحديات عصرية بوجود خيارات وبدائل تؤثر على استيعاب الأجيال الجديدة للتاريخ الإسلامي أو التاريخ الوطني وأصبح لزاماً علينا كسب التحدي للتعليم العصري.

وقال سموه: لقد حان الوقت للاستفادة من الكتب والمجلدات والمصادر التقليدية التي يجب التوثيق منها في عرض المعلومات التاريخية ولكن بأساليب تتوافق مع عصر التقنية الحديثة فيما يتوافق مع الانفتاح الإعلامي وسرعة إيصال المعلومة ويضيف سموه ما شهدناه مؤخراً في اختصار الأحداث وتلخيصها وإخراجها بشكل مختصر ومفيد من بعض المهتمين خير مثال على استشراف أدوات وأساليب جديدة، لتوعية الأجيال بتاريخ بلادهم أو التاريخ بصفة عامة، وهذا ما يجب التركيز عليه والتوسع فيه مبيناً سموه أن المقاطع المختصرة والمركزة والحسابات ذات الجدوى الإيجابية في وسائل التواصل الاجتماعي والمتخصصة علمياً وذات محتوى محترف هي الرهان القادم لايصال المعلومة واستقطاب الأجيال الجديدة لفهم التاريخ واستيعاب أي رسالة عصرية وأشار سموه إلى أهمية الدور الذي تقوم به الجهات والمصادر الرسمية في المملكة للعناية بالتاريخ وتوثيقه وتصحيح المفاهيم والمعلومات التاريخية غير الدقيقة، داعياً سموه إلى تكريس القراءة والبحث التاريخي وتدريب الطلاب والطالبات على ذلك، كون قراءة التاريخ تبني شخصية الإنسان. وشهدت الجلسة العديد من المداخلات من الحضور، حيث تحدث رئيس قسم التاريخ بجامعة القصيم الدكتور سليمان العطني عن أهمية التعرف على المصادر الموثوقة وعوامل تحريف المصادر من خلال حال المؤرخ وصفة المصادر ودقتها وان يكون من الثقات الذين يؤخذ منهم لمعرفة الحقيقة التاريخية ونقلها كما هي بعيداً عن التخمين.

وبين أستاذ التاريخ بجامعة القصيم الدكتور عبدالله التركي دور التاريخ في تعزيز الهوية الوطنية التي تعود بمجموعة من الخصائص والصفات للانتماء للأرض والوطن، والاعتزاز بالرموز الوطنية والمحافظة على ثروات الوطن وممتلكاته من خلال العديد من المضامين المرتبطة بالتاريخ السياسي الذي يبرز عمق التطور للمملكة العربية السعودية بالإضافة إلى التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. فيما أستاذ التاريخ بجامعة القصيم الدكتور عبدالله العمير أشار إلى أهمية تعليم وتدريس التاريخ الذي له أركان مهمة سواء من المعلم والطالب والمحتوى وما تشمله البيئة التعليمية.

وأشار الأستاذ فايز المالكي إلى أهمية الأعمال الفنية التاريخية في إبراز الجوانب التاريخية وإبراز السير من خلال جودة ودقة المحتوى المقدم للمشاهد.

من جهة ثانية كرّم الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبد العزيز، 13 طالبًا وطالبةً من الموهوبين والمبدعين في منطقة القصيم، بمناسبة اليوم الخليجي للموهبة والإبداع وبارك سموه تميزهم وتحقيقهم المنجزات والمراكز المتقدمة في المنافسات التعليمية المحلية والدولية خلال الجلسة الأسبوعية المسائية لسمو أمير المنطقة بعنوان "نحو قراءة جديدة للتاريخ" بمشاركة نخبة من المتحدثين، بمقر قصر التوحيد، بمدينة بريدة وعبّر سموه عن فخره واعتزازه بأبنائه وبناته الطلاب، الذين مثلوا المنطقة خير تمثيل، وعكسوا ما يعيشه المشهد التعليمي في المنطقة من تميز وقال سموه، إن الدعم

الذي توليه حكومتنا الرشيدة للتعليم، والعناية والاهتمام الذي يلقاه أبناؤنا وبناتنا يجعلنا نتطلع نحو تحقيق المنجزات على مستوى المنافسات الإقليمية والدولية، وهو ما مثله لنا طلابنا خير تمثيل.
من جهة أخرى وجه سمو أمير منطقة القصيم، بتشكيل "لجنة مكافحة العبث بالإبل" برئاسة فرع وزارة البيئة والمياه والزراعة بمنطقة القصيم وعضوية أمانة وشرطة المنطقة وشيخ الدلالين للإبل بسوق مدينة الأنعام ببريدة ويأتي توجيه سموه بتشكيل اللجنة لحماية قطاع الثروة الحيوانية بالمنطقة والحفاظ على مكتسباتها والقيمة السوقية للسوق وما يعرض فيه.

مركز وطني لتطوير مناهج التعليم العام

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 26 شعبان 1445هـ - 06 مارس 2024م
https://www.al-madina.com/article/878401

صدرت موافقة الجهات العُليا على الترتيبات التنظيمية للمركز الوطني للمناهج؛ بهدف تطوير المناهج بما يواكب متطلبات التنمية والمستهدفات الوطنية، والثوابت الإسلامية، وفق أحدث النظريات والنماذج والأساليب العلمية والتربوية. وبموجب ذلك يكون المركز بيت خبرة وطنية ومرجعية علمية وبحثية رائدة لعمليات تطوير المناهج على المستويين الإقليمي والدولي.
كما يهدف المركز إلى إقرار الإطار الوطني للمناهج بالتنسيق مع الوزارة وغيرها من الجهات ذات العلاقة، ووضع السياسات والخطط والبرامج، وبناء الخطط الدراسية للتعليم العام، وتحديد الأوزان النسبية للمناهج في التعليم العام ومواءمتها مع مناهج ما بعد التعليم العام ومتطلبات سوق العمل ومهارات المستقبل.
كما يعمل على اعتماد ومراجعة الهوية الوطنية (الدراسات الإسلامية، واللغة العربية، والعلوم الاجتماعية) للمدارس الخاصة والأهلية التي تطبّق مناهج دولية، وإنشاء مراكز بحثية وتطويرية تخصصية.
وتضمَّنت الموافقة إنشاء مجلس إدارة للمركز برئاسة وزير التعليم، وعضوية نائب الوزير للتعليم العام، ونائب وزير الثقافة، ونائب وزير الرياضة، ونائب وزير الاقتصاد والتخطيط، ونائب رئيس هيئة حقوق الإنسان، ورئيس هيئة تقويم التعليم والتدريب، ومحافظ هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار، وأحد أعضاء مجلس شؤون الجامعات، وممثِّلين للقطاع الخاص أو غير الربحي في مجال التعليم الخاص أو الأهلي، وعضو من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال عمل المركز.
كما تضمَّنت الموافقة تشكيل لجنة فنية في وزارة التعليم، بعضوية ممثِّلين من (وزارة المالية، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والمركز الوطني للمناهج) ؛لاتِّخاذ ما يلزم لنقل الموظفين والممتلكات والوثائق والاعتمادات المالية والمبادرات المتصلة باختصاصات المركز الوطني للمناهج من وزارة التعليم إلى المركز، وأن يُعامل الموظَّفون المُراد نقلهم من الوزارة إلى المركز وفقًا لقواعد وترتيبات القطاعات المستهدفة بالتخصيص.

مركز تطوير المناهج
مواكبة متطلبات التنمية والمستهدفات الوطنية والثوابت
المركز بيت خبرة وطنية ومرجعية علمية وبحثية
إقرار الإطار الوطني للمناهج
وضع السياسات والخطط والبرامج
بناء الخطط الدراسية للتعليم العام
تحديد الأوزان النسبية للمناهج
مواكبة متطلبات سوق العمل ومهارات المستقبل
اعتماد ومراجعة الهوية الوطنية
إنشاء مراكز بحثية وتطويرية تخصصية

توطين وظائف مبيعات منتجات التأمين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 26 شعبان 1445هـ - 06 مارس 2024م
https://www.al-madina.com/article/878393

قررت «هيئة التأمين» توطين كافَّة وظائف مبيعات المنتجات التأمينية، بما يشمل وظائف تطوير الأعمال، اعتبارًا من منتصف الشهر المقبل 2024.
كما تضمَّن القرار عدم منح العاملين غير المختصين في المبيعات أيَّ عمولات تتعلَّق بالمبيعات. يأتي ذلك في إطار قيام الهيئة بدورها في توطين المهن، وتحسين الكفاءات والقدرات الوطنية في قطاع التأمين.

70ألف طالب دولي يدرسون بالسعودية حاليًّا

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 26 شعبان 1445هـ - 06 مارس 2024م
https://www.al-madina.com/article/878402

التأشيرة الطويلة تتيح العمل الجزئي

A A

كشف الدكتور سامي الحيسوني، مدير مبادرة التأشيرة التعليمية، أنَّ أكثر من 70 ألف طالب دولي يدرسون في السعودية - حاليًّا- عبر العديد من البرامج التعليمية التي تقدِّمها الجامعات الحكومية والأهلية، لافتًا إلى أنَّ المملكة أسهمت في تخريج أكثر من 140 ألف طالبٍ دوليٍّ من أكثر من 160 جنسيَّة، وأنَّ التأشيرة الطويلة تتيح لصاحبها العمل الجزئي، وإمكانية اصطحاب الأسرة.

وأشار -في تصريح صحفي- أمس، إلى أنَّ التأشيرة التعليمية تُعدُّ إحدى مبادرات برنامج تنمية القدرات البشرية، لرفع تصنيف الجامعات السعودية، وتعزيز تنافسية التعليم، ورفع مساهمة البلاد في نشر المعرفة وتعليم اللغة العربية. وأوضح الحيسوني أنَّ التأشيرة التعليمية، حسب قرار مجلس الوزراء رقم 166، تتضمَّن تأشيرة طويلة تصل مدتها لعام فأكثر، ويجري استخراجها للدراسة الأكاديمية، أو الزيارات البحثية الطويلة، وتشمل الدرجات العلمية كافة، فضلًا عن التأشيرة القصيرة التي عادة ما تكون مدتها 6 أشهر قابلة للتمديد، وتكون للباحثين والمتدربين ومتعلمي البرامج القصيرة.

ويتاح التقديم على التأشيرة التعليمية عبر منصَّة «أدرس في السعودية»، إذ يطَّلع المتقدِّم عبر المنصَّة على البرامج من أجل التقديم عليها، ويحصل بعدها على التأشيرة، ويستطيع التقدُّم بطلب التأشيرة التعليمية إلكترونيًّا عبر

المنصَّة.

ولفت إلى أنَّ اكتمال الربط التقني بين منصَّتي «أدرس في السعودية»، والتأشيرات الموحَّدة في وزارة الخارجية، يسهِّل إجراءات التأشيرة التعليمية، كما تسوق المبادرة للمملكة بصفتها وجهة تعليمية متميزة.

وتتيح التأشيرة التعليمية العديد من المزايا، أهمها تنوع البرامج التعليمية، وسهولة التقديم، وعدم الحاجة إلى الكفيل، والسماح بالخروج والعودة المتعدِّدة لحامل التأشيرة، فضلًا عن إمكانية تمديد التأشيرة التعليمية القصيرة لعام.

وأضاف الحيسوني إنَّ منصَّة «أدرس في السعودية» تتيح للحاصلين على التأشيرة الطويلة المدى العمل الجزئي، وإمكانية اصطحاب الأسرة عند الحصول على التأشيرة، كما تقدم الجامعات السعودية العديد من البرامج الترفيهية والسياحية لإثراء الرحلة التعليمية للطلاب الدوليين، فيما يشترط للمتقدِّم على التأشيرة الحصول على قبول من مؤسَّسة تعليمية في المملكة، وأنْ يكون عمره 16 عامًا فأكثر.

يوم العلم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 26 شعبان 1445هـ - 06 مارس 2024م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2156746

»العلم» السعودي يعبّر عن وحدة الوطن وعمقه التاريخي، وشموخه وعزته، وجاء اختيار اللون الأخضر مجسّداً للخيرات والعطاءات والخضرة التي تجود بها الأرض. والاحتفاء بالعلم وتعظيمه يأتي تعزيزاً للهوية الوطنية، وتأكيداً للولاء والانتماء، إذ يحظى علم المملكة بالتقدير الكبير والاحترام الوافر لكل القيم التي يجسّدها من مبادئ ومعاني الوحدة والعزة والإنجاز والقوة، والفخر، والسلام.

يوم العلم 11 مارس هو اليوم الذي أقر فيه الملك المؤسس عبدالعزيز -طيب الله ثراه- العلم بشكله الحالي مرفرفاً بدلالاته الجليلة، ورسالته الخالدة. وتمتد قيمة العلم عبر تاريخ الدولة السعودية منذ تأسيسها مزيناً بشهادة التوحيد ورسالة السلام والإسلام والقوة وعلو الحكمة والمكانة. إذ ظلت الراية المباركة ترفرف عالية خفاقة في كل محفل وموقع، شاهدة على دروس التاريخ وشواهده في القيم الأصيلة والثوابت التي لا تتزعزع.

حذّر من التداعيات بالغة الخطورة لاقتحام واستهداف رفح

وزير الخارجية: نرفض بشكل قاطع التهجير القسري للفلسطينيين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 26 شعبان 1445هـ - 06 مارس 2024م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2156744

شارك وزير الخارجية الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله، أمس، في الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المنعقدة في جدة، لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني.

وفي بداية الاجتماع ألقى وزير الخارجية، كلمة المملكة (رئيس القمة الإسلامية)، رحّب في مستهلها بالمشاركين في الاجتماع.

وأكد أن -الاجتماع الاستثنائي- يأتي تأكيداً على ضرورة مطالبة المجتمع الدولي ومجلس الأمن بوقف العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وضمان حماية المدنيين، ورفع الحصار عن قطاع غزة، وتمكين وصول المساعدات الإنسانية والإغاثية بشكل دائم.

وحذر من التداعيات بالغة الخطورة لاقتحام واستهداف مدينة رفح في قطاع غزة. وقال: «إن خطط توسيع العمليات العسكرية نحو رفح، لن تجلب سوى المزيد من المعاناة للمدنيين العزل المستهدفين في قطاع غزة.«

وجدد رفض الدول الإسلامية بشكلٍ قاطع التهجير القسري للشعب الفلسطيني إلى خارج الأراضي الفلسطينية، مؤكداً أهمية لسماح بالعودة الفورية للنازحين بشكل آمن.

وبيّن وزير الخارجية أن المملكة ومن خلال اتصالاتها الثنائية المباشرة مع معظم دول العالم، وعبر دورها ضمن اللجنة الوزارية المنبثقة عن القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية، دعت كافة الأطراف الدولية والمجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في إيقاف الحرب والتصعيد غير المسؤول وحماية المدنيين الأبرياء، ومنع التهجير القسري.

وأضاف:«لمسنا تطوراً إيجابياً في مواقف بعض الدول وتفهماً لحجم الكارثة ورأينا تزايداً في عدد الدول التي تدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار، كما سمعنا من عدد من الدول عن استعدادهم من حيث المبدأ الاعتراف بدولة فلسطين، وفي هذا الصدد نُوجه رسالتنا إلى تلك الدول بأن الوقت قد حان لاتخاذ قرارهم بالاعتراف بدولة فلسطين، واستمرار الضغط على إسرائيل لوقف الحرب فِي غزة والقبول بحل الدولتين.«

وأوضح أن استهداف «الأونروا» في هذا التوقيت سيلحق الضرر بالمدنيين الأبرياء في غزةَ، ويفاقم من معاناة الشعب الفلسطيني. وقال: «ستواصل المملكة دعمها لوكالة الأونروا، وتحث كافةَ الداعمين على الاضطلاع بدورهم الداعم للمهمات الإنسانية تجاه اللاجئين الفلسطينيين داخل قطاع غزة المحاصر.«

ودعا الدول التي علقت دعمها بالعدول عن هذا القرار نظراً لأهمية استمرار الوكالة في أداء مهماتها بما يضمن توفير المتطلبات الأساسية للفلسطينيين، للتخفيف من آثار الأزمة الإنسانية.

وجدد وزير الخارجية في نهاية كلمته ضرورة إنهاء المعاناة وتوفير الأمل للشعب الفلسطيني وتمكينه من الحصول على حقوقه في العيش بأمان، وتقرير المصير عبر مسار موثوق لا رجعة فيه لإقامة دولَته الفلسطينية بحدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وفقاً لمبادرة السلام العربية والقرارات الدولية ذات الصلة.

حضر الاجتماع نائب وزير الخارجية المهندس وليد الخريجي، ومندوب المملكة الدائم لدى منظمة التعاون الإسلامي الدكتور صالح السحيباني، ومساعد مدير عام مكتب وليد السماعيل.

«الداخلية» تطلق برنامج تطوير القيادات التنفيذية بالشراكة مع جامعات عالمية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 26 شعبان 1445هـ - 06 مارس 2024م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2156710

أطلقت وزارة الداخلية برنامج تطوير القيادات التنفيذية بإشراف من برنامج تطوير الوزارة. ويهدف البرنامج الذي يتم تنفيذه في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، لمواكبة أحدث التطورات المعرفية في مجال التخطيط الإستراتيجي والإبداعي والتواصل المؤثر، ودور التقنيات الحديثة وتطبيقاتها في العمل الأمني، باستخدام منهجيات عالمية من قبل خبراء من جامعة هارفارد وجامعة MIT وجامعة University of Chicago وجامعة كولومبيا وجامعة London Business School. ويأتي البرنامج انطلاقاً من أهداف وزارة الداخلية الإستراتيجية في تنمية القدرات وتطوير رأس المال البشري، والاستفادة من التطورات الجديدة في مجال الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة في القطاعات الأمنية، بالتواؤم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

"توطين نجران" و"النقل" تنفذان حملة على مكاتب تأجير السيارات وترحيل البضائع

قامت بزيارة 40 منشأة وبلغ عدد الموظفين 106 سعوديين و44 وافداً

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 26 شعبان 1445هـ - 06 مارس 2024م
https://sabq.org/saudia/kx94utzwp1

نفذت لجنة توطين الوظائف بمنطقة نجران، بالمشاركة مع هيئة النقل عددًا من الجولات الميدانية الرقابية على محال تأجير السيارات وترحيل البضائع بنجران وحبونا، وذلك لمتابعة قرارات التوطين في النشاط.
وقد قامت اللجنة بزيارة 40 منشأة، وحصرت خلالها الموظفين والموظفات حيث بلغ إجمالي السعوديين العاملين في المنشآت التي تم زيارتها 106 موظفين سعوديين وبلغ إجمالي الوافدين العاملين في المنشآت 44 وافدًا من مختلف الجنسيات وتم حصر فرصتي عمل جارٍ تجهيزهما لشغلها بالسعوديين.

"الزنيدي": لقاء القيادات الإشرافية بجدة فرصة للتطوير ومواكبة المتغيرات

قال إنه يأمل بأن تنعكس نتائجه على أداء المنشآت التدريبية للبنين والبنات

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 26 شعبان 1445هـ - 06 مارس 2024م
https://sabq.org/saudia/regions/e5s56hfp75

أكد نائب المحافظ للتدريب بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، الدكتور عادل بن حمد الزنيدي، أن لقاء القيادات الإشرافية في مدينة جدة يعد فرصة كبيرة للانطلاقة نحو التطوير بشكل أكبر وأسرع في ظل المتغيرات الكبيرة التي يشهدها العالم على المستويات كافة. كما أنه يأتي امتدادًا لديناميكية المؤسسة وحراكها الدائم في توفير كل ما من شأنه خدمة العملية التدريبية، وتأهيل المتدربين والمتدربات بالمهارات اللازمة لسوق العمل في المستقبل، بما يتوافق مع متطلبات الجودة والكفاءة. وقال "الزنيدي" أن هذا اللقاء الذي تحتضنه مدينة جدة بالفترة من 6-7 مارس، وتنظمه الإدارة العامة للتدريب التقني والمهني بمنطقة مكة المكرمة، يحتوي على أربع جلسات مطولة على مدى يومين، وعشر ورش عمل متزامنة، ويتحدث فيه أكثر من عشرين مختصًا من قيادات المؤسسة ونواب المحافظ ومديري العموم في ديوان المؤسسة، وخبراء من ذوي الاختصاص من الجهات المرتبطة بالمؤسسة وسوق العمل.
وأشار إلى أنه يأمل بأن تنعكس نتائج هذا اللقاء على أداء المنشآت التدريبية كافة للبنين والبنات، التي يحضر قياداتها من عمداء وعميدات ومديري المعاهد هذا البرنامج بعدد مائة وتسعين منشأة تدريبية. ورفع "الزنيدي" باسمه ونيابة عن منسوبي المؤسسة كافة شكره وتقديره إلى وزير التعليم رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، يوسف بن عبدالله البنيان، على دعمه وتوجيهاته، مثمنًا رعايته لهذا اللقاء.

النيابة العامة: برنامج دعم الإدارات القانونية يحقق العدالة الشاملة

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 26 شعبان 1445هـ - 06 مارس 2024م
https://www.alyaum.com/articles/6517932

ثمنت النيابة العامة، قرار مجلس الوزراء بإنشاء "برنامج دعم الإدارات القانونية."
وأفادت النيابة العامة، عبر حسابها على منصة إكس، اليوم الثلاثاء، بأن القرار يدعم العمل القانوني في الجهات الحكومية وحوكمته وتطويره، ويعزز كفاءة القرارات والإجراءات المتصلة به، ويحقق العدالة القانونية الشاملة.

برنامج دعم الإدارات القانونية
كان مجلس الوزراء، قد قرر في جلسته اليوم، إنشاء برنامج بإسم "برنامج دعم الإدارات القانونية"، ويهدف إلى دعم الإدارات القانونية في الأجهزة الحكومية وتطويرها.

بالتفاصيل.. وزير النقل يطلق "لوجستي 2" ويرعى 5 اتفاقيات في "ليب 24"

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 26 شعبان 1445هـ - 06 مارس 2024م
https://www.alyaum.com/articles/6517886

أطلق وزير النقل والخدمات اللوجستية المهندس صالح بن ناصر الجاسر، النسخة المطورة لمنصة "لوجستي 2"، على هامش النسخة الثالثة من مؤتمر ومعرض" ليب"؛ حيث تهدف المنصة إلى توفير أكثر من 140 خدمة لوجستية، بالإضافة إلى تحسين تجربة المستثمرين والحصول على الخدمات اللوجستية عبر نافذة واحدة، وتطوير بيئة العمل، وتسريع الأعمال وتطبيق أفضل الممارسات العالمية في قطاع الخدمات اللوجستية.

كما دشن الجاسر نظام مجتمع الموانئ (PCS) ضمن منظومة النافذة اللوجستية الموحدة "لوجستي"، التي ستوفر أكثر من 250 خدمة إلكترونية بموانئ المملكة، مؤكدًا على أن المنجز سيسهم في تعزيز حجم النمو والارتفاع الكبير في الكفاءة التشغيلية في أداء الموانئ السعودية، مع تنامي دورها الكبير على الخارطة البحرية الدولية، وصولًا لتحقيق مستهدفات الإستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، وترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي، وفق رؤية المملكة 2030.

التحول الرقمي والابتكار

ورعى "الجاسر " 5 اتفاقيات، حيث جاءت الأولى لشركة مطارات القابضة مع شركة ديفوتيم السعودية في مجال التحول الرقمي والابتكار؛ بهدف تطبيق استخدام التقنيات الحديثة بشكل يخدم الأهداف المستقبلية لمطارات القابضة.

فيما رعى 4 اتفاقيات لـ "سار"، حيث جاءت الأولى مع الشركة السعودية للتحكم التقني والأمني الشامل المحدود (تحكم)؛ بهدف تقديم الحلول باستخدام أحدث التقنيات لرفع مستوى التشغيل والسلامة في الخطوط الحديدية، فيما جاءت الثانية مع شركة تلقاني لتأجير السيارات؛ والتي تهدف لإعادة تعريف تأجير السيارات في محطات سار لتحسين تجربة العميل.

تحسين المشهد الحضاري

وجاءت الاتفاقية الثالثة لـ "سار" مع شركة اكسنتشر، والتي تهدف لتوضيح مجالات تركيز سار في الرقمنة وتقنية المعلومات وتبني التقنية الرقمية في عملياتها الخارجية والداخلية، وكانت الرابعة مع شركة توال؛ بهدف تحسين المشهد الحضاري للأبراج المملوكة للخطوط الحديدية السعودية داخل المدن، والتعاون المشترك للارتقاء بالخدمات المقدمة.

يذكر أن النسخة الثالثة من مؤتمر "ليب"؛ تهدف إلى مناقشة مستقبل التقنية، والذكاء الاصطناعي، واستعراض أحدث الابتكارات، وترسيخ مكانة المملكة بصفتها مركزًا للتقنية والابتكار ونقطة جذب للاستثمارات التقنية في المنطقة، مشتملة على أكثر من 1000 شركة عالمية ومحلية في قطاع التقنية، وأكثر من 1000 خبير ومتحدث من 180 دولة.

بناتنا حذرات.. ولكن لا يسرقن الإنجازات

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 26 شعبان 1445هـ - 06 مارس 2024م
https://www.alriyadh.com/2063235

محمد الأحيدب

نقلة نوعية نشهدها في هذا الوطن الغالي في كافة المجالات التي كنا نحلم بها فأصبحت حقيقة، ومنها مجال توظيف المرأة وفتح أبواب الرزق لها واعتمادها على نفسها، فقد توسعت مجالات التوظيف فتم فرض السعودة بقوة غير مسبوقة وحزم، فأصبحت المجالات أوسع وأشمل.

هنا أود أن أسجل بعض النصائح أو قل بعض الملاحظات المبنية على تجارب شخصية أو خبرة عملية عمرها حوالي أربعين سنة، ولكنها غير مبنية على دراسات إحصائية أو أرقام وأبحاث، وأتمنى لو كان أساتذة جامعاتنا أكثر جدية وحماسا واهتماما بالدراسات الاجتماعية فيتم تأكيد هذه الملاحظات أو نفيها أو حتى دعمها بالأرقام.

الذي لاحظته كمستهلك أو عميل للشركات على موظفي الرد على العملاء أن العنصر النسائي أكثر حذرا في إعطاء المعلومة وأكثر تجنبا لتصريح بوعود أو التزامات، وأعني (مثلا) أنني مررت كعميل بحالات تقول فيها موظفة الرد إن هذا العطل غير مشمول بالضمان بينما يتضح لاحقا أن ضمان الجهاز يشمل ذلك العطل، ولاحظت أيضا أن الموظفة تفتيك بأن رسم زيارة فني الصيانة لا يخصم من تكلفة الإصلاح بينما يرد الموظف الرجل (من قال لك ذلك؟! رسم الزيارة يخصم من فاتورة الإصلاح اذا تم إصلاح الجهاز لدينا وهو حق من حقوقك.)

تلك كانت أمثلة لتوضيح وجهة نظري حول حذر الموظفة المرأة مقارنة بالرجل، واعتقد أن مرد ذلك الحذر ليس التهرب من المسؤولية، ولكن حداثة التجربة وقلة التدريب وكون المكالمات مسجلة فتخشى أن تورد معلومة خاطئة تحاسب عليها أو يتمسك بها العميل وهي غير متأكدة من صحتها، وعلى الشركات والمتاجر أن تتقي الله في العميل وتطلع الموظفة الجديدة على حقوق العميل وتطلب منها أن توضح له حقوقه دون وجل ولا خوف.

حتى في مجال المراجعات في دوائر خدمية سواء حكومية أو خاصة تجد الموظفة المرأة أكثر حرصا حد التعقيد أو عدم المرونة مقارنة بالرجل، وهذا يبدو أمرا طبيعيا مقارنة بحداثة التجربة وطبيعة حرص ودقة المرأة، لكنني كمراجع سأبحث بالتأكيد عن الأكثر مرونة ومن أستطيع مناقشته بجرأة أكثر وحرية أوسع في المجادلة والإلحاح فأختار الرجل.

أما من تجاربي العملية في المؤسسات الصحية والمستشفيات فقد خرجت بمعلومة شبه مؤكدة أن الموظفة المرأة تحب أن يكون مديرها رجلا وليس امرأة؛ بل لا ترتاح اذا كانت رئيستها امرأة وتحاول جاهدة الانتقال لقسم يرأسه الرجل، وهذا الشعور قد يفسر بحساسية المرأة نحو المرأة أو عامل التنافس أو الغيرة وخلاف ذلك من المشاعر وليس بناء على موقف سلبي، فالمؤكد أن الاستعاذة جاءت من قهر الرجال فهم من إذا اتخذوا موقفا شخصيا فإنهم أكثر جورا وقهرا، لكنني اتوق دوما للبحث الاجتماعي الدقيق والدراسات الجادة لتفسير أي سلوك أو ظاهرة وتأكيدها أو نفيها.

الذي أستطيع أن أؤكده أيضا من واقع ذات الخبرة العملية أن النساء لا يسرقن الإنجازات، فالمديرة لا تسرق إنجازات موظفيها وتنسبها لنفسها بل تشجع المرؤس (رجلا أو امرأة) وتطالب له بالتكريم، بينما الرجال يشيع لديهم سرقة الإنجازات فلا يتاح للموظف المبدع إيصال إنجازه للجهة الأعلى فيحتكر المدير كل نجاح ويجيره لنفسه بمخاطبات رسمية متسلحا بالتسلسل الوظيفي في المخاطبات والذي أرجو أنه سيندثر، لكن المؤكد عندي أن بناتنا لا يسرقن الانجازات بينما المدير الرجل قد يسرق من الإنجازات جملاً، أي جمل؟! يسرق جبلاً.

حوكمة المواءمة في مركز الحكومة!

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 26 شعبان 1445هـ - 06 مارس 2024م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2156718

أحمد الجميعة

الجهود الكبيرة المبذولة من قطاعات الدولة كافة لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030؛ فرضت مساراً تصاعدياً نحو توحيد الرؤى والتوجهات، وتكامل الأدوار، وصولاً إلى حصد المنجزات، حيث لم يعد هناك في زمن الرؤية مجال للاجتهاد، أو تضييع الفرص، أو البحث عن مبررات، وإنما الجميع يعمل في حالة انخراط تامة لمسابقة الزمن، وتحقيق النجاح، وخدمة المواطن، وتعزيز تنافسية المملكة عالمياً.

أحد أهم التحديات التي تواجهها الموضوعات والمشروعات والبرامج في مركز الحكومة اليوم ما له علاقة بالمواءمة مع عدد من القطاعات، وأعضاء اللجان، حيث بات واضحاً أن التحدي القائم يعبّر عن رأي ممثل الجهة بغض النظر عن حيثياتها ومرئياته ولا يمتد إلى حيث المصلحة الوطنية العليا؛ بمعنى أن من يمثّل الجهة في لجنة أو مشروع لا يزال ينظر للموضوع من زاوية تلك الجهة، ويتمسك برأيه، أو يتحفظ على الآراء الأخرى لمجرد أنه لا يتواءم مع رأي جهته، بينما الموضوع أكبر من هذا بكثير، حيث أن معايير إبداء المرئيات وتقديم التوصيات والموافقة عليها تتطلب أن يكون الأفق بعيداً، والنظرة مستقبلية، والهدف هو تحقيق ما هو مطلوب بأقل تكلفة، ووفق أفضل الممارسات، وأعلى معايير الجودة.

هذا يقودنا إلى مقترح حوكمة المواءمة بين الجهات في مركز الحكومة، حيث لا تزال بعض الفجوات تتطلب معالجة لحماية المشروع من أي تداخلات بين قطاع وآخر، أو اجتهادات بين جهة وأخرى، أو التباس في تقييم الأثر والعائد المتحقق، أو ما هو أبعد من ذلك تفويت الفرص على حساب الخوف من المسؤولية، وبالتالي نحتاج إلى تصنيف مستويات المواءمة في مركز الحكومة، وحدودها، ومحدداتها، إلى جانب معايير واضحة لحوكمة كل تصنيف، وآلية التصعيد، وغيرها من أدوات الحوكمة التي تضمن انسيابية العمل، والحد من الاجتهادات، ومزاجية الآراء أحياناً، والتحوطات المبالغ فيها التي لم تعد مجدية.

اليوم عمل الحكومة ضخم جداً، ومتداخل مع قطاعات عدة، ويوازن مع متطلبات داخلية وأخرى خارجية، ويرتبط بسياسة الواقع، والتخطيط للمستقبل، وبالتالي هذه الخارطة الحرارية من التحركات المتسارعة فرضت أن تكون هناك لجان عمل على مستويات عدة، ويصدر عنها توصيات، وقبلها اجتماعات ومحاضر، وكل هذا بحاجة إلى حوكمة المواءمة لصناعة قرار يعتمد عليه المسؤول، ويكون محل توافق الجميع لينجح في التطبيق.

الأمم المتحدة

تقرير أممي: ارتفاع نسبة النساء البرلمانيات في عام 2023

المصدر: موقع الامم المتحدة الاربعاء 26 شعبان 1445هـ - 06 مارس 2024م
https://news.un.org/ar/story/2024/03/1128952

ارتفعت النسبة العالمية لأعضاء البرلمانات من النساء إلى 26.9 في المائة، استنادا إلى الانتخابات والتعيينات التي جرت عام 2023، وفق ما أفاد به أحدث تقرير بشأن النساء في البرلمانات لعام 2023 الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي.

وأشار التقرير إلى أن هذه النسبة تمثل زيادة قدرها 0.4 نقطة مئوية على أساس سنوي، وهو معدل نمو مماثل لعام 2022. ومع ذلك، فإن النمو أبطأ مما كان عليه في السنوات السابقة - فقد شهدت الانتخابات عامي 2021 و2020 زيادة في عدد النائبات البرلمانيات بنسبة 0.6 نقطة مئوية.

وفقا للتقرير، تستمر رواندا في قيادة التصنيف العالمي للاتحاد البرلماني الدولي حيث تشغل النساء 61.3% من مقاعد مجلس النواب، تليها كوبا ونيكاراغوا بنسبة 55.7% و53.9% على التوالي، في حين تتعادل أندورا والمكسيك والإمارات العربية المتحدة.

"مزيد من النساء يعني مؤسسات أكثر شمولا"

وقالت توليا أكسون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي ورئيسة برلمان تنزانيا إن المزيد من النساء في البرلمان" **يعني مؤسسات أكثر شمولا وتمثيلا، وهو ما يعني ديمقراطيات أقوى وأكثر صحة. نحن بحاجة إلى تشجيع الشابات والفتيات هناك، على الرغم من أنها مهمة صعبة، إلا أنهن يستحقن الحصول على مقعد على الطاولة، ليصبحن صانعات قرار ويساعدن في تحسين حياة الناس من خلال عملهن ."**

وبدوره، قال مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي "**إننا نشهد بعض النمو والتقدم التاريخي للنساء في البرلمان هذا العام، ولكننا نشهد أيضا بعض الاتجاهات المثيرة للقلق. تظهر بياناتنا أن النساء يتحملن العبء الأكبر من الكراهية في الفضاء السياسي، ويبدو أن هذا الاتجاه يتفاقم مع ظهور الذكاء الاصطناعي. يجب أن نكون يقظين وندعم البرلمانات في سبيل وضع التدابير اللازمة لتصبح مساحات آمنة لكل من النساء والرجال."**

النساء يعتزلن السياسة

ويسلط تقرير الاتحاد البرلماني الدولي الضوء أيضا على العديد من القيادات النسائية البارزة اللاتي تركن الساحة السياسية عام 2023، حيث أشارت العديد منهن إلى الإرهاق والتحرش المتزايد عبر الإنترنت بوصفها أسبابا رئيسية للابتعاد الساحة السياسية.

في بداية العام، تنحت جاسيندا أرديرن عن منصب رئيسة وزراء نيوزيلندا، وقررت عدم الترشح مرة أخرى لمقعدها البرلماني. وبعد بضعة أشهر، استقالت سانا مارين، رئيسة وزراء فنلندا السابقة التي خرجت من السلطة في انتخابات نيسان/أبريل، وقررت ترك السياسة. كما استقالت العديد من النائبات الهولنديات البارزات.

ومع ذلك، يسلط التقرير الضوء على أن بعض البرلمانات تتخذ تدابير لجعل البرلمانات أماكن أكثر أمانا، بما في ذلك أستراليا وبنين وأيسلندا وأيرلندا وتايلاند.

كاريكاتير

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 26 شعبان 1445هـ - 06 مارس 2024م

https://www.alyaum.com/articles/6517972

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 26 شعبان 1445هـ - 06 مارس 2024م

https://www.al-jazirah.com/2024/20240306/cr1.htm